اي فيما اذا حفر من بئر ذراعا وذراعين يعني يكون ذلك تحجيرا لما جاء في الخبر من حفر من بئر ذراعا فله ما حوله قوله قال ولا يجوز احياء ما قرب من العامر وبترك مرعى لاهل القرية ومطرح حصائدهم اي قال القدوري في مختصره اعلم ان القدوري شرط في الموات ان يكون بعيدا عن القرية وهو المروي عن ابي يوسف وهو اختيار الطحاوي وقد ذكرناه في اول كتاب احياء الموات وفي ظاهر الرواية اذا انقطع عنهم الماء وارتفق اهل القرية ولم يكن ملكا لاحد كان مواتا وجه ما ذهب اليه القدوري انه اذا كان قريبا من العمارات لا ينقطع عنه ارتفاق اهل القرية بواحة وربما يقع لهم حاجة اليه فلا يجوز قطع حقوقهم باحيائه لانه في ذلك ضرر على اهل القرية فلا يكون كالا يجوز احياء الطريق والنهر وفي التحفة ما يكون تبعا لبعض القرى مرعى لمواشيهم ومحتطبا لهم هي حقهم لا يحوز للامام ان يقطعها من احد لان في ذلك ضررا بهم كذا في الهداية ويكون يتمتع بالحطب والقصب الذي فيها هو لاء وغيرهم ليس لهم ان يمنعوها من غيرهم لانها ليست ملكا لهم وقال في شرح الطحاوي والبين للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه بحيث اذا كانت احياء وغيضة او بحيث يشرعون منه او مصلحة لاهل البلدة فليس للامام ان يقطع ذلك لاحد والحصايد جمع حصيد وحصيده وهما النوع المحصود ومطرح الحصايد هو الموضع الذي يلقى فيه الزرع المحصود بلغة شمس وبقال اقطعه السلطان ارضا كذا اي اعطاها له بتمليك قوله لما ذكرنا اشارة الى قوله لتحقق حاجتهم اليها قوله قال ومن حفر بئرا في موته فله حريمها اي قال القدوري في مختصره يعني اذا حفر بئرا في ارض موات باذن الامام فعند الكل وبغير اذنه عندنا كان له حريمها حتى لا يكون لآخر ان يحفر في حريمها بئرا او يحدث شيئا لان حفر البئر احياء وحريم البئر ما حوله قوله قال فان كانت العطن فحريمها ان يبعد ذراعا اي قال القدوري في مختصره وتمامه فيه وان كانت للناضح فحريمها ستون ذراعا والعطن المعطن مناخ الابل ومبركها والناضح البعير الذي يستقى عليه والمراد من بئر العطن التي يستقى منها باليد ومن بئر الناضح التي يستقى منها بالبعير كذا قالوا وقال ابو يوسف في تصنيفه المسمى بكتاب الخراج وتفسير الناضح انها التي يستقى منها الزرع فالبئر التي يستقى منها الزرع وكل بئر يستقى منها الزرع فالبئر التي هذا

لغة ابي يوسف وقال الطحاوي في مختصره ومن حفر بئرا للعطن في ارض موات فله حريمها ما دامت تملكها ذراعا الا ان يكون ما من الاختلاف في الوجه الذي يملكها فله حريمها من كل جانب من جوانبها اربعون ذراعا الا ان يكون الحبل يتجاوز ذلك بقدر ما يعين فيكون الحبل ما بيننا وبين البئر فان كانت بئرا لناضح فحريمها ستون ذراعا من كل جانب من جوانبها الا ان يكون نخيلها يتجاوز الستين فيكون الاولى منتهى حبلها الى هنا لفظ الطحاوي وقد ذكر الطحاوي والقدوري في مختصرهما الخلاف في حريم البئر الناضح بل ذكرا مطلقا انه ستون ذراعا وذكر القدوري في كتاب التقريب وشيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه والامام الاسبيجابي في شرح الطحاوي انه اربعون ذراعا لحديث ابي حنيفة وعبد الله ستون ذراعا لما روى ابو يوسف في كتاب الخراج عن الحسن بن عمارة عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حريم العين خمسمائة ذراع وحريم البئر الناضح ستون ذراعا وحريم البئر العطن اربعون ذراعا وبابي حنيفة ما رواه ابو يوسف ايضا قال حدثنا اسمعيل بن مسلم عن الحسن ان رسول الله قال من احتفر بئرا فله ما حولها اربعون ذراعا عطنا لماشيته وقال ابو يوسف ايضا وقال محمد ثنا اسمعيل بن مسلم عن الحسن عن رسول الله قال ان احتفر بئرا فله ما حولها اربعون ذراعا عطنا لماشيته قال ثنا اشعث بن سوار عن الشعبي انه قال حريم البئر اربعون ذراعا من جانبها وجانبها وجانبها لا بد ان يحمل عليه احاديث حريمه ولا في ما رواه وحديث الشعبي ادل على المراد لانه مطلق فيحمل على البئر الناضح وبئر العطن جميعا واما حديث الحسن وان كان ذكر فيه العطن فحمله على انه ذكر لانه الغالب ولم يدل على التقييد بل حديث الشعبي فلان ثبوت الحرم بخلاف القياس لان استحقاق الحافر بعمله وهو الحفر والانزح لعلة في غير موضع الحفر ولكن فيما اتفق عليه الاحاديث تركنا القياس وفيما فيه الاختلاف في الحديث عملنا بالقياس ولم نثبت الحريم فيما دون الاربعين وبعد اعني قوله وفيما تعالا ضافيه خطط اي خطنا القياس ولان بئر الناضح والعطن من حيث المعنى كبير واحد لانه قد يزح الماء من بئر العطن بالبعير ومن بئر الناضح قد يزح الماء باليد ويحتاج الى ان تقوم الماشية في البئر بحيث لا تشرب الا قصاءا من حيث المعنى كبئر واحد فحمل النص الوارد في العطن والوارد في الناضح لستين الا ترى قوله الا ان يكون نخيلها يتجاوز الستين فيكون من كل جانب عشرة اذ هو الصحيح ان الاربعين معتبر من كل جانب قوله والعام المتفق على قبوله والغريبة اولى عمدة من الخاص المختلف في قبوله اراد بالعام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)